2000/1/28-2006-م

الحكومة تمهل لجنة التحقيق الرسمية ٣ اشهر لتقديم تقريرها

قضية

لجنة اهالي المخطوفين والحملة الداعمة رحبتا بالمبادرة واليوم المؤتمر الصحافي

ابي عازار: ١٣ نيسان من كل عام لـ«الذاكرة والمخطوف»

تم تشكيل لجنة تحقيق رسمية للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين بناء على القرار رقم ٢٠٠٠/١٠ الصادر عن رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢١/١/٢٠٠٠. الفضل للجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان الناشطة منذ سنة ١٩٨٢، ولاصدقائها الـ٢٠٥ الذين يساندون ويعملون في حملة «من حقنا ان نعرف» على توسيع حلقة الاصدقاء من اجل تحفيز المجتمع والضغط على الدولة للقيام بمسؤولياتها تجاه هذه القضية. اما الاسباب التي حركت الحكومة اللبنانية اليوم للتحقيق في مصير ١٧ الف شخص فقدوا خلال الحرب التي دارت بين العامين ١٩٧٥ و١٩٩٠ تبقى ثانوية في حال تم التوصل الى نتائج ملموسة تخرج اهالي المفقودين من الدوامة التي يعيشون فيها.

«من حقنا ان نعرف»

أكان المفقودون احياء ام امواتا، فمن حق اهاليهم ان يعرفوا بذلك. كما انه من واجب الدولة ان تقول الحقيقة لاصحابها لأنه «آن الاوان لتعود امهات المخطوفين الى بيوتهن» كما اعلن منسق حملة «من حقنا ان نعرف» الأب البير ابي عازار.

القرار الحكومي والترحيب

الترحيب بالقرار الحكومي من قبل «لجنة الاهالي» و«الحملة» ترجم عمليا وسريعا بتعليق الاعتصام الرمزي الذي يقوم به اهالي المفقودين، وذلك لمرة واحدة استثنائية. علما ان تشكيل لجنة تحقيق رسمية «ليس الا مدخلا لحل قضيتنا» على حد قول رئيسة لجنة اهالي المخطوفين والمعتقلين في لبنان، وداد حلواني.

اما النداء الذي يوجهه اليوم كل من السيدة حلواني والاب ابي عازار ثقة ودعما لجرأة الرئيس الحص فهو دعوة لجميع العائلات اللبنانية المتضررة منها وغير المتضررة، اضافة الى المؤسسات الاجتماعية... التي لم تعلن حتى اليوم دعمها «كي تتضامن مع قضية المفقودين، وبالتالي مع نضال المجتمع اللبناني لأنها تشكل مصلحة الوطن ككل». وهذا النداء سوف يوجه اليوم خلال المؤتمر الصحافي الذي سيعقد في نقابة الصحافة.

حدث نوعي

لأول مرة منذ سنة ١٩٨٢، تاريخ تنظيم لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان، تشكل لجنة رسمية بناء على قرار صادر عن مجلس الوزراء يعلن فيه صراحة عن مهمة اللجنة، المهلة المعطاة لها لتقديم تقريرها الى رئيس مجلس الوزراء، الدكتور سليم الحص، اي خلال ٣ اشهر من تاريخ صدور القرار. اضافة الى اسماء اعضائها والمشكلة من السادة: العميد الركن سليم ابو اسماعيل رئيسا، العقيد جان سلوم مندوبا عن المديرية العامة للأمن العام العقيد مارون دياب مندوبا عن المديرية العامة لأمن الدولة، المقدم خطار مسلم مندوبا عن قيادة الجيش والرائد جان غريب مندوبا عن المديرية العامة لقوى الامن الداخلي.

«ومن هنا تنطلق ايجابية هذه الخطوة التي نقدرها كثيرا» تعلن السيدة حلواني. وتستطرد لتقول «ان هذه الخطوة لما كانت حدثت لولا الضغط المتواصل الذي قام به مشتركين «لجنة الاهالي خلال ١٧ سنة، «الحملة» واصدقاؤها الناشطون».

مدخل للحل؟

ان تشكيل هذه اللجنة الرسمية يعتبر تطبيقا جزئيا للبند الاول الذي وضعته «لجنة اهالي المخطوفين» «لأن التطبيق الفعلي يقوم على اعلان نتيجة الاستقصاءات، لذلك ان هذه اللجنة ليست الا مدخلا للحل» يوضح الأب ابي عازار.

اما البندان الآخران اللذان تطالب بهما لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين فينصان:

اولا: على اقرار مشروع رعاية اجتماعية لذوي المخطوفين والمفقودين يضمن لهم مستوى من العيش الحر والكريم.

ثانيا: على اعلان يوم ١٣ نيسان من كل عام «يوم الذاكرة والمخطوف» واقامة نصب تذكاري يرمز الى المخطوف، يكون تخليدا لكل ضحايا الحرب وادانة مائلة لجرائمها.

حسن نية، ضغوطات ام دولة القانون؟

البحث عن الاسباب التي دعت لبنان في هذا الوقت بالذات لاطلاق عمل اللجنة المحققة ليس مستغربا، خصوصا بعد ١٥ عاما من الجهود والتحركات المستمرة التي قامت بها «لجنة الأهالي» عن طريق البحث عن اصدقاء لهم والتأكيد من جهة على ان المخطوفين – الذين قدرت الدولة عددهم بـ١٧ الف شخصا – هم «احياء حتى تقول دولتنا العكس». ومن جهة اخرى رغبتهم «باقفال ملف الحرب بشكل منصف وعادل بحيث يسمح لنا بمعالجة جراحنا المزمنة»، حسب اقوال «لجنة الاهالي».

انصاف الاهالي

«ان شعار دولة القانون الذي رفعه عهد الرئيس اميل لحود سيترجم عن طريقين» يقول الأب ابي عازار. فالطريق الاول يقتضي بانصاف اهالي الضحايا. والثاني بالبناء والحفاظ على السلم الاهلي الذي تعبران عنه حركة اهالي المخطوفين واصدقاؤهم، ويضيف الاب ابي عازار «اذا استطاعت الدولة استغلال هذه الحركة المطلبية فستقدم بالتالي قدوة معنوية كبيرة لاهالي المفقودين».

ويتابع منسق «الحملة» «لنفترض ان حسن نية الحكومة اللبنانية دفعها لتشكيل لجنة التحقيق الرسمية». ويضيف «ان عمل لجنة الاهالي في الماضي لم يخلق الضغط الكافي لتضع الدولة هذا الملف في سلم اولوياتها، خصوصا مع سيطرة الاهمال على مثل هذه القضايا». وشكك في نية الدولة ايذاء تشكيل لجنة التحقيق الرسمية لو لم تقم حملة «من حقنا ان نعرف» الداعمة لمطالب لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين عن طريق التوسع بالعمل الذي قامت به هذه اللجنة خلال ١٧ عاما ليطال اكبر شريحة من المجتمع.

العلنية مطلب وواجب

١٧ الف شخصا قدروا مفقودي الحرب من قبل الدولة اللبنانية ومخافرها. اليوم تهدف اللجنة المكلفة بالاستقصاء عن هؤلاء المفقودين بالتأكد من هذا الرقم وتحديد الاموات منهم والاحياء ايضا مع اماكن تواجدهم. علما «اننا على علم بأن القسم الأكبر من المفقودين قد توفي» يقول الاب ابي عازار. لكن يبقى من واجب هذه اللجنة الرسمية – التي لم تعرف آلية عملها – تقديم تقريرها الى مجلس الوزراء خلال ٣ اشهر من تاريخ صدور القرار على ان يلتزم الرئيس الحص باعلان نتيجة الاستقصاءات. علما ان القوات الامنية قامت منذ فترة لا تزيد عن الشهرين بأخذ افادات بعض اهالي المفقودين، ما لم يرض «لجنة الاهالي» و«الحملة» باعتباره عملا منقوصا. وقد وضعت لجنة الاهالي حوالى ٢٠٠٠ اسم مفقود والمعلومات المتعلقة بهم بتصرف رئيس الحكومة.

التأييد واستمرارية التحرك

ان التأييد الذي رافق قرار الرئيس الحص واكبه تأكيد قاطع على استمرارية تحرك «لجنة الاهالي» و«الحملة» الداعمة لها «حتى اليوم الذي تعطي فيه اللجنة الرسمية ثمارها وتعلن بذلك نتيجة عملها»، يؤكد كل من السيدة حلواني والأب ابي عازار. ويضيف الاب البير «ان الحملة تخاف من كون «اللجان مقبرة القضايا».

لكن هذه المبادرة الحكومية قوبلت بتعليق الاعتصام الرمزي الاسبوعي لمرة واحدة. ويشرح الأب البير «ان هذه الخطوة تدخل ضمن الاجراءات التصعيدية او التخفيفية التي تتخذها «الحملة» على ضوء مواقف الدولة».

بعيدا عن السياسة

ما مدى فعالية «الحملة»؟ وما كان دورها في قرار تشكيلة اللجنة الرسمية؟

بين سنتي ١٩٨٣ و١٩٨٥ تشكلت لجان رسمية لم يكتب لها الاستمرارية. ومنذ ذلك الوقت ايضا واهالي المخطوفين، ولا سيما امهاتهم، يعملون لحث الدولة من جهة على الاستقصاء عن مفقوديهم ومن جهة اخرى على كسب دعم وتضامن مؤسسات صديقة. «فتقرر الا يكون التضامن في القلب فقط ولكن على الارض ايضا» يقول الاب البير. ويضيف «من هنا انطلقت حملة من حقنا ان نعرف التي حصدت خلال ٣ اشهر اكثر من ٢٠٠ صديق».

آلية العمل

ويشرح الاب ابي عازار آلية العمل التي اتبعتها «الحملة» «التي تقوم باجتماع اسبوعي علني ومفتوح، تنظم ندوات في مختلف المناطق اللبنانية للتعريف بـ«الحملة»، توقيع رسائل فردية وارسالها الى فاكس الشكاوى في رئاسة الجمهورية، حيث عمم رقم الفاكس في رسالة موحدة. وتشترك الحملة مع اهالي المفقودين في اعتصامهم الاسبوعي».

وحدد الاب ابي عازار التحول النوعي في تحركات «الحملة» بحصولها على تأييد المرجعيات الروحية للعمل المشترك الذي تقوم به «لجنة الاهالي» و«الحملة». وركز الاب على ان عمل «الحملة» هو بعيد عن التدخلات السياسية، ما يظهر قوة الحملة وضعفها – الذي يدعيه البعض – المرحب به.

قانون التوفي ٤٣٤/١٩٩٥

هو القانون الصادر عن حكومة الرئيس الحريري في ١٥/٥/١٩٩٥، والقاضي بفسح المجال امام اهالي المخطوفين من ذوي المصلحة بأن يوفوا مخطوفيهم.

لكن هذا القانون، حتى لو شكل حلا لقضايا الميراث المعلقة في المحاكم اللبنانية، لم يقابل الا بالرفض من قبل «لجنة الاهالي» والاهالي بنفسهم «لأنه اظهر تهرب الدولة من مسؤولياتها ورميها الكرة بوجه الاهالي» تقول السيدة حلواني.

وتضيف «ان الاهالي الذين استغلوا هذا القانون يُحصون على اصابع اليد، خصوصا وان معاملاتهم المعلقة كانت تتوجب حلولا سريعة. وذلك يتنافى مع قناعات هؤلاء الاشخاص».

وركزت رئيسة لجنة الاهالي على حقهم بعدم تطبيق قانون مرور قانون الزمن على القضايا المالية المتعلقة بالمخطوفين. واكدت السيدة حلواني على ان قانون التوفية لم يقدم حتى اليوم اي حلّ لمسألة مالية، خصوصا وان غالبية المفقودين هم من الطبقات المتوسطة والفقيرة.

«نتمنى ان نرتاح»

لقد فاجأ القرار الحكومي، بتشكيل لجنة تحقيق رسمية للاستقصاء عن مصير جميع المخطوفين والمفقودين، كلاً من «لجنة الاهلاي» و«الحملة» واللتين وصفتا هذه الخطوة بالايجابية. اما اهالي المخطوفين فاعتبروا هذه الخطوة «جيدة مبدئيا».

وقد اظهرت ردة فعل بعض اهالي المفقودين، الذين لم يأخذوا علما بتعليق الاعتصام، عدم ثقتهم المطلقة بالمبادرات الرسمية المتخذة.

«نتمنى ان تكون مساعي الحكومة خيّرة» تقول فاطمة حسين التي خطف زوجها منذ سنة ١٩٧٦، والتي تعتصم كل اربعاء امام مجلس الوزراء. وتضيف «مأساتنا صعبة وضميرنا يؤنبنا... حان الوقت كي يشعر المسؤولون بألمنا».

وتشارك يمامة عبدالله، الذي خطف ابنها منذ ١٠ سنوات، بالاعتصام الاسبوعي. وتقول «لم اجلب صورة اسماعيل خوفا من ان يبللها المطر». وتضيف والدمعة في عينها «انه في القلب، وأمل الا تضمحل مساعي الحكومة».

اما هند رضوان – التي شعرت بالارتياح النسبي لمعرفتها بالقرار الحكومي – فقد شكرت الدولة لاستجابتها لجزء من مطالبهم. وقالت ان اخاها المخطوف منذ ١٩٧٦، عندما كان في ١٦ من عمره، اصبح شابا اليوم وتمنت لو تعرف مصيره اكان سلبيا ام ايجابيا «لأن الضياع يقتلنا ومن حقنا ان نرتاح».

العمل الدؤوب

ان العمل الدؤوب الذي قامت به لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان خلال ١٧ عاما في البحث عن ١٧ الف مفقود ومخطوف توسع اليوم ليجتذب اهتمام الحكومة. الدعوة الآن للاستمرار ومواصلة هذا الاهتمام، فيتم الاعلان عن نتيجة الاستقصاءات وبالتالي «مداواة» الجرح المفتوح منذ ١٧ عاما.

تحقيق: جيزيل رزوق